يشكل فرصة وميزة تنافسية لشركات الخليج

«بوسطن كونسلتينغ»: «ضريبة الكربون» الأوروبية ستغير مشهد التجارة العالمية

خلُص بحث أجرته بوسطن كونسلتينغ جروب إلى أن فرض الاتحاد الأوروبي ضريبة على انبعاثات الكربون المرتبطة بالمنتجات المستوردة من شأنه أن يخفض أرباح الموردين الأجانب للنفط والصلب والسلع الأخرى التي تؤدي إلى زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة، إلا أنه يمكن أن يشكل فرصة وميزة تنافسية لشركات دول مجلس التعاون الخليجي.

سلطت بوسطن كونسلتينغ جروب في بحث جديد لها الضوء على الفرص والتحديات التي يمكن أن تفرضها الخطة التي وضعتها المفوضية الأوروبية لفرض ضريبة على الانبعاثات الكربونية الناتجة عن المنتجات المستوردة. وأشارت الدراسة إلى أن هذا القرار يمكن أن يخلق مزايا تنافسية للشركات الأجنبية التي تصدّر منتجات قليلة الأثر على انبعاثات الغازات الدفيئة – إلا أنه يفرض «تحديات خطيرة على المدى القريب» للمصدّرين الآخرين، لا سيما في ظل الضغوطات المالية الناجمة عن أزمة فيروس كوفيد – 19. ويمكن أن تخفض الضريبة المزمع فرضها الأرباح على المنتجات المستوردة مثل النفط والصلب المسطح ولب الخشب بنسبة تتراوح بين 10٪ و65٪، إلى جانب تأثيرها المحتمل على منتجي مجموعة من السلع مثل المواد الكيميائية والآلات في دول الاتحاد الأوروبي والدول غير الأعضاء في الاتحاد.

وخلُصت الدراسة، التي تم نشر نتائجها في مقال بعنوان «كيف ستؤثر «ضريبة الكربون في الاتحاد الأوروبي على التجارة العالمية»، إلى أن فرض الاتحاد الأوروبي «ضريبة الكربون» على المنتجات المستوردة يمكن أن يعيد صياغة شروط ومفاهيم الميزات التنافسية في السوق الأوروبي؛ أحد أكبر الأسواق في العالم. فمن الممكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط الخام الروسي، على سبيل المثال، إلى توجه منتجي المواد الكيميائية الأوروبيين نحو المملكة العربية السعودية لاستيراد المزيد، حيث تساهم طرق الاستخراج في تقليل انبعاثات غازات الكربون في هذه المنتجات، وبالتالي يمكن فرض ضرائب عليها بمعدل أقل من المنتجات التي يتم استيرادها من المنتجين الروس. كما أن الصلب المُنتَج في المطاحن الصينية أو الأوكرانية باستخدام تقنية أفران الصهر سيصبح أقل قدرة على المنافسة في الاتحاد الأوروبي مقارنة بالصلب من الدول الأخرى المصنعة في مصانع تستخدم الكربون بكفاءة وتقلل من انبعاث غازاته.

وعلى الرغم من أن تفاصيل السياسة الجديدة وتوقيتها لم يتم تحديدهما بعد، وبانتظار اعتمادهما من قبل المشرعين، إلا أن دراسة بوسطن كونسلتينغ جروب تؤكد أنه من المرجح أن يتم فرض آلية ما لتسعير الكربون على المنتجات المستوردة – وعلى الشركات أن تستعد لذلك.

وقال مايكل ماك أدو، شريك ومدير مساعد لدى بوسطن كونسلتينغ جروب الشرق الأوسط: «لدى منتجي النفط في دول مجلس التعاون الخليجي فرصة لكسب حصة سوقية في سوق الاتحاد الأوروبي لأن منتجاتهم النفطية ستخضع لضرائب أقل مقارنة بالعديد من موردي الوقود الآخرين، مما قد يترك أثره في النهاية على قرارات دول الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بآلية استيراد هذا النوع من المنتجات بالإضافة إلى أثره على العلاقات التجارية. ومع ذلك من الحكمة أن تباشر شركات دول مجلس التعاون الخليجي بإدارة آثارها الكربونية بشكل سريع مع التركيز على مراعاة المزيد من سياسات إزالة الكربون».

مايكل ماك أدو

تعد ضريبة الكربون على المنتجات المستوردة واحدة من العديد من التدابير التي تنظر فيها المفوضية الأوروبية في إطار «الميثاق الأخضر الأوروبي»، وهي مبادرة جريئة لخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الاتحاد الأوروبي بنسبة 50٪ خلال العقد القادم – مقارنة بالهدف الحالي البالغ 40٪ – وجعل أوروبا أول قارة محايدة مناخياً في العالم. ويحظى فرض «ضريبة الكربون» على الواردات بدعم قوي من المفوضية الأوروبية وخبراء البيئة والعديد من الشركات المصنعة الأوروبية، التي تدفع ثمن انبعاثات الكربون منذ عام 2005 بموجب نظام الاتحاد الأوروبي لتداول الانبعاثات (ETS) وتطالب بنظام أكثر تكافؤاً وعدلاً مع المنتجات المستوردة، خاصة من الدول ذات المعايير البيئية غير الصارمة.

وفقاً لنتائج تقرير بوسطن كونسلتينغ جروب، ستغير ضريبة الكربون على المنتجات المستوردة الديناميكيات التنافسية للنفط الخام وحده، مع احتمال قيام منتجي النفط الفعالين مثل المملكة العربية السعودية بدفع ضريبة كربون أقل بنسبة بين 30– 50% من دول مثل روسيا والعراق. وعلى الرغم من أن هذه الضريبة ستؤثر على جميع المنتجات ذات الأثر الكربوني، إلا أن 25٪ من بصمة الكربون في الاتحاد الأوروبي تأتي من السلع المستوردة غير المشمولة بآليات تسعير الانبعاثات الحالية. وسيكون التأثير الضريبي أقل حدة على الموردين الذين لديهم معدلات منخفضة نسبياً من انبعاثات الغازات الدفيئة، مثل إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط الخام مقارنة مع إنتاج روسيا.

ومن جهته قال كريستيانو ريزي، شريك ومدير مفوّض في بوسطن كونسلتينغ جروب: « للاستفادة من مثل هذه السيناريوهات، يحتاج المديرون التنفيذيون الإقليميون لصياغة وتنفيذ استراتيجيات جديدة من شأنها المساهمة في خفض الانبعاثات عبر عملياتهم وضمان بقائهم في وضع جيد لجني ثمار المزايا التنافسية. ويمكن لمنتجي النفط في الشرق الأوسط التفكير في مزايا هيكلية أكبر من خلال اعتماد بدائل جديدة منخفضة الانبعاثات. علاوة على ذلك، يجب على المديرين التنفيذيين أولاً إجراء دراسة مفصلة لجميع القطاعات التي قد تتأثر «بضريبة الكربون التي يخطط الاتحاد الأوروبي لفرضها»، مثل الصادرات المشتقة من النفط الخام والصلب المسطح. ويجب عليهم بعد ذلك التصرف وفقاً لذلك وبشكل استباقي لضمان القدرة على تحقيق الاستفادة الكاملة. وبالنظر إلى حالة الغموض التي تلف العالم وعدم القدرة على التنبؤ نتيجة استمرار تفشي وباء كوفيد – 19، يجب على الموردين اغتنام كل فرصة لضمان الاستمرارية والمنافسة».

وحددت بوسطن كونسلتينج جروب مجموعة من النقاط التي يمكن أن تساعد المديرين التنفيذيين على الاستعداد لضريبة الكربون على المنتجات المستوردة التي ينوي الاتحاد الأوروبي فرضها:

- قياس الأثر الكربوني في الإنتاج: تحديد بصمة الانبعاثات الكربونية للشركة وتقييم موقفها بالنسبة إلى منافسيها.
- اعتماد تسعير الكربون الداخلي: من خلال اعتماد آليات المحاسبة الموازية بهدف تتبع تكلفة انبعاثات الكربون ودمج تكاليف الكربون في عملية صنع القرار.
- وضع قواعد العمل: من خلال تطوير خطط مشتركة مع الموردين الرئيسيين وخيارات محددة للمباشرة باتخاذ الإجراءات المناسبة مع اقتراب سياسة الاتحاد الأوروبي من التنفيذ.
- دراسة السياسة والمساهمة في صياغتها: من خلال مواكبة التطورات المتعلقة بالسياسة الجديدة لتشكيل اقتصاد متوازن منخفض الكربون.

«لوكتون» تعلن تعيينات جديدة في إطار توسيع عملياتها بقطاع التجزئة بالإمارات

أعلنت شركة «لوكتون لوساطة التأمين – الإمارات العربية المتحدة» عن تعيين فارس خطيب بمنصب الرئيس التنفيذي الجديد للشركة، حيث سيتولّى القيادة التنفيذية للشركة الفرعية التابعة لشركة «لوكتون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويحمل خطيب في جعبته خبرة متجذرة في المنطقة يضفيها على هذا المنصب، اكتسبها بادئ الأمر من العمل لصالح شركة «ديلويت – الشرق الأوسط» في قسم الاستشارات لينضمّ عام 2012 إلى شركة «لوكتون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» حيث انخرط في شراكات رئيسية ذات صلة بمشاريع التوسع الاستراتيجي. وتولى مؤخراً قيادة منافع الموظفين في المنطقة فضلاً عن تعيينه عضواً في لجنة قيادة منافع الموظفين العالمية بشركة «لوكتون». ويُشار إلى أنّ تأمينات منافع الموظفين شهدت تحوّلاً جذرياً تحت قيادته.

وفي هذا السياق، قال نيل نيمو، الشريك الإداري وعضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجلس إدارة «لوكتون الدولية القابضة المحدودة»: «إنّه لمن دواعي سروري الترحيب بالسيد فارس وتهنئته على تولّي المنصب الجديد كرئيس تنفيذي لشركة 'لوكتون لوساطة التأمين – الإمارات العربية المتحدة'. وإنّني على يقين بأنّه في ظل قيادة فارس وما يتمتّع به من خبرة ونجاحات معمّقة في سوق التأمين في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى شغفه ورؤيته تجاه الأعمال، يُمكننا التطلّع قُدماً إلى مواصلة نجاح ونمو 'لوكتون لوساطة التأمين – الإمارات العربية المتحدة'».

فارس خطيب

وانضم فادي أشقر إلى «لوكتون لوساطة التأمين» في 15 يونيو 2020 بمنصب مدير قسم منافع الموظفين. ويُوصف أشقر بأنه قائد مخضرم يتمتّع بأكثر من 20 عاماً من الخبرة في سوق التأمين في الشرق الأوسط. وشغل فادي على امتداد مسيرته المهنية العديد من المناصب العليا في كلٍ من «متلايف» و«أفيفا» ومؤخراً بشركة «زيورخ» حيث تولى إدارة شؤون الحياة والمعاشات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ.

ومن جهة أخرى انضمّ أديب الناصر إلى الشركة بتاريخ 15 يونيو 2020 كمدير لتطوير الأعمال. وبدأ الناصر مسيرته المهنية عام 2007 مع شركة «متلايف–الإمارات العربية المتحدة» حيث تولى مسؤولية قنوات توزيع وساطة التأمين. وفي عام 2011 انضمّ إلى شركة «زيورخ إنترناشيونال لايف» وقاد عمليات توسّع الشركة في المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان وقطر.

وأكدت شركة لوكتون بأن عرفات خطيب سيستمر في منصبه كمدير عام لشركة لوكتون لوساطة التأمين – الإمارات العربية.

وصرّح طوني سعدة، الرئيس التنفيذي الإقليمي لشركة «لوكتون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»: «يشهد قطاعنا تطوراً أسرع من أي وقت مضى في التاريخ الحديث. وفي ظل قيادته لشركة 'لوكتون لوساطة التأمين'، سيعزز فارس خطيب المزيد من التعاون، بما يعود بالفائدة على عملائنا ويُسرّع فرص النمو عبر جميع مجالات الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة».

وأضاف قائلاً: «يُسعدنا أن نُرحّب بكل من فادي أشقر وأديب الناصر اللذين سيعملان بشكل وثيق مع فارس وعرفات لتعزيز عروض 'لوكتون' في دولة الإمارات العربية المتحدة».

وفي إطار تعليقه على الأمر، قال عطا خطيب، رئيس مجلس إدارة «لوكتون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»: «أودّ الانضمام إلى الجميع في تهنئة فارس على منصبه الجديد. ويعمل مع فارس فريق متميز يمكنه الاستناد إليه لمواصلة تقديم منتجات وخدمات رائدة لعملائنا. وأودّ أيضاً أن أرحب بفادي وأديب في الفريق. وأنا على يقين بأننا سنتمكن، بفضل مهاراتهم القيادة ومعرفتهم للسوق، من مواصلة تطوير جميع عروض التأمين التي نقدمها في المنطقة وتقديم خدمة غير مسبوقة لعملائنا».

بهدف إطلاق منصة موارد التعدين المهنية

«فيا بي تي سي» تبرم شراكة عالمية مع «مركز بيتماين للحوسبة الفائقة»

أعلنت مجموعة «فيا بي تي سي»، وهي شركة تكنولوجيا مبتكرة متخصصة في مجال التعاملات الرقمية «بلوك تشاين» وتكرس جهودها لتزويد المستخدمين بخدمات إدارة الأصول الرقمية الشاملة، عن إبرام شراكة عالمية جديدة مع معهد الأبحاث التابع لمركز بيتماين للحوسبة الفائقة («بي إس سي آي»)، المزود العالمي الرائد لحلول الحوسبة الفائقة المتكاملة.

وبموجب هذه الشراكة، ستقوم مجموعة تعدين العملات المشفّرة «فيا بي تي سي» ومعهد الأبحاث التابع لمركز بيتماين للحوسبة الفائقة بالتعاون لإطلاق منصة موارد التعدين المهنية التي تجمع طيفاً واسعاً من المعلومات المتعلقة بمبيعات آلات التعدين، والصيانة والتشغيل، والبرمجيات الثابتة وأدوات التعدين، والموارد الأخرى. والجدير بالذكر أنه سيتمّ تخصيص قسم يتضمن تقييمات لآلات التعدين والمراكز الكبيرة لتعدين العملات المشفرة، بالإضافة إلى خرائط التعدين العالمية.

وقال هايبو يانج، المؤسّس والرئيس التنفيذي لمجموعة «فيا بي تي سي»، في هذا السياق: «نُعرب عن بالغ سرورنا بعقد هذه الشراكة مع معهد الأبحاث التابع لمركز بيتماين للحوسبة الفائقة لإطلاق هذه المنصة، ونحن على يقين بأنها ستعود بفائدة كبيرة على القطاع. ونَعدُ بإجراء تحقيقات مستفيضَة في جميع الموارد المتاحة على منصتنا، ويُمكنكم إيجاد أطراف موثوقة للتعاون معها».

ويُشار إلى أنّ قطاع التعدين يتشاركه في الوقت الراهن المزيد من القطاعات الناشئة التي تخدمها أطراف مختلفة، ما يُسلّط الضوء على ضرورة توثيق التعاون. غير أن هناك الكثير من الخدع في هذا القطاع، فالأمر يستلزم دوماً أسعاراً مرتفعة للعثور على شركاء موثوقين. وعليه، ستعمل هذه المنصة على تقليص الوقت والتكاليف على حدّ سواء.

ومن جهته، قال جيانوي فان، رئيس معهد الأبحاث التابع لمركز بيتماين للحوسبة الفائقة («بي إس سي آي»): «يؤدي تحسين شفافية القطاع دوراً رئيسياً في تطوير التعاملات الرقمية 'بلوكتشاين'. وستساهم هذه المنصة بحل الكثير من المشاكل المتعلقة بآلات التعدين والمراكز الكبيرة لتعدين العملات المشفرة بشكل فعال، ما يتيح للعملاء تجنب الصعوبات والخدع».

وبصفتها رائدة في القطاع، لطالما تضع مجموعة «فيا بي تي سي» مصالح العاملين في مجال تعدين العملات بعين الاعتبار. وساهمت خدمة «التعدين الذكي» مع التحويل الآلي كل ساعة والتي أُطلقت في وقت سابق في زيادة متوسط العائدات لصالح العاملين في تعدين العملات. ويُعدّ هذا التعاون مع معهد الأبحاث التابع لمركز بيتماين للحوسبة الفائقة («بي إس سي آي») دليلاً آخر على التزامها بتوفير أفضل المنتجات والخدمات ودفع عجلة التقدم في القطاع.

«FDA» تمنح الإذن الرسمي لتسويق منتجات «IQOS»

أعلنت إدارة الغذاء والدواء الأمريكية FDA ، الإذن الرسمي لتسويق منتجات التبغ المسخن كهربائياً IQOS التابعة لفيليب موريس انترناشيونال PMI، بإعتبارها منتجات تبغ معدلة المخاطر. وأكدت الإدارة أن طلب تعديل المخاطر لمنتجات IQOS يسهم في تعزيز الصحة العامة.

جدير بالذكر أن قرار إدارة الغذاء والدواء الأمريكية FDA يسلط الضوء على الحقيقة العلمية أن منتج IQOS يختلف تماماً عن التدخين التقليدي؛ كما تعد تلك المنتجات خيار مناسباً للمدخنين البالغين الذين سيستمرون في التدخين.

يشار إلى أن IQOS هو المنتج الالكتروني الخالي من الدخان الأول والوحيد الذي حصل على قرار التسويق وفقاً لمعايير وممارسات منتجات التبغ معدلة المخاطر التابعة لإدارة الغذاء والدواء الأمريكية

وقد أعلنت إدارة الغذاء والدواء الأمريكية FDA الإذن الرسمي لتسويق منتج IQOS وفقاً للحقائق العلمية التالية:

- IQOS يقوم بتسخين التبغ وليس حرقه.
- يقلل من تشكل المواد الكيميائية الضارة والتي ربما تكون ضارة على صحة الإنسان
- التحول الكامل من التدخين التقليدي إلى منتج IQOS يقلل من تعرض جسمك للمواد الكيميائية الضارة أو التي ربما تكون ضارة.
- الاثباتات العلمية المتاحة حالياً توضح المنفعة المتوقعة من IQOS على الصحة العامة ؛ مع الأخذ بعين الاعتبار مستهلكي منتجات التبغ وغير مستهلكي منتجات التبغ وفقاً لما أقرت به إدارة الغذاء والدواء الأمريكية FDA. وتستدعي الحاجة الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى توطيد التعاون بين مختلف الجهات المعنية والاتفاق على إطار يضمن تحقيق مستقبل خال من الدخان. ويعد قرار إدارة الغذاء والدواء الأمريكية FDA مثالاً مهماً يوضح كيف بإمكان الحكومات ومنظمات الصحة العامة تشريع وتنظيم البدائل الخالية من الدخان للتمييز بينها وبين السجائر التقليدية من أجل تعزيز الصحة العامة.»

وأتبع أندريه قائلاً: «نحن على يقين تام بأن قرار إدارة الغذاء والدواء الأمريكية FDA سوف يساعد المدخنين البالغين في الولايات المتحدة الأمريكية على اتخاذ الخيار المناسب؛ وإن أفضل خيار للصحة يتمثل في عدم الشروع في التدخين أو الإقلاع عن التدخين نهائياً. أما بالنسبة للمدخن الذي لا يستطيعون الإقلاع، فإن أفضل خيار هو التحول إلى منتج خالٍ من الدخان مثبت علمياً. وتشير تقديرات فيليب موريس انترناشيونال PMI في 31 مارس 2020 إلى أن ما يقارب 10.6 مليون مدخن من البالغين حول العالم استطاعوا بالفعل الإقلاع عن التدخين وتحولوا إلى منتجات IQOS. ونؤمن بإن قرار إدارة الغذاء والدواء الأمريكية FDA سوف يسهم في الإسراع في تحول المدخنين البالغين في الولايات المتحدة . وهنا لا بد من الإشارة إلى أننا وشركة ألتريا ملتزمون باتخاذ كافة اجراءات ضد الممارسات والاستخدامات غير المقصودة، وندعم قرارات ومبادرات إدارة الغذاء والدواء الأمريكية FDA التي تهدف إلى حماية الشباب.»